مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 17 / العـــــــدد: 01 (2022)، ص 78– 102

واقع مناخ الأعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2015 إلى2022)

The reality of the business climate on attracting foreign direct investment in Algeria during the period (2015 to 2022)

رشيد حمدوني[1]، خديجة صافر[2]

[1] جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، rachidhamdouni85@hotmail.com

[2] جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، Khadijasma15@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/19 تاريخ القبول: 2022/12/30 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، ومستوى جاذبية بيئة الأعمال للاستثمارات الأجنبية، والذي يعتبر مؤشر عن قدرة الدول عن الانفتاح الاقتصادي في ظل زيادة المنافسة والبحث عن التدفقات المالية، وهذا من خلال تسليط الضوء على مجموعة مختارة من المؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أداء الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية لازال ضعيفا في استقطاب التدفقات الاستثمارية رغم الجهود الرامية لتوليد بيئة استثمارية ملائمة والناجمة عن مجموعة من المعيقات، كما أوصت الدراسة بزيادة الحوافز والمزايا للمستثمرين الأجانب وتكوين بيئة استثمارية جاذبة، بهدف تأهيل الاقتصاد الجزائري مع متطلبات العولمة.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار ، المؤشرات الدولية، الجزائر.

تصنيفات JEL : H11، Q54، F21

Abstract:

This study aims to analyze the investment climate in Algeria and the level of attractiveness of the business environment to foreign investments, which is an indicator of states' capacity to economic openness with increased competition and search for financial flows, through highlighting a selection of indicators issued by international bodies.

The study found that Algeria's performance in attracting foreign investment remained weak in attracting investment flows despite efforts to generate an enabling investment environment resulting from a variety of impediments. It also recommended increasing incentives and benefits for foreign investors and creating an attractive investment environment, with a view to rehabilitating the Algerian economy with the requirements of globalization.

Keywords: FDI; foreign direct investment; investment climate; international indicators; Algeria.

JEL Classification Codes: H11, Q54, F21

المؤلف المرسل: رشيد حمدوني، **الإيميل**:rachidhamdouni85@hotmail.com

1. مقدمة:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تحولات وإصلاحات عديدة منذ الاستقلال،هدفها إعادة التوازن للاقتصاد الكلي والتوجه نحو اقتصاد السوق، ويعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة احد عوامل النمو لما تساهم من تدفقات نقدية وتحقيق التنويع الاقتصادي وتوسيع مختلف الأنشطة الإنتاجية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

ومن اجل أن يكون القطاع الخاص ديناميكيا وتنافسيا فان ذلك يتطلب توفير الأرضية التي يرتقي بها مناخ الاستثمار وتقليل لأقصى درجة ممكنة للمخاطر التي تكتنف عمليات استقطاب المستثمرين الأجانب، ولهذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى بدل المزيد من الجهود والمميزات الممنوحة للأجانب لرفع مستوى تدفق الاستثمار

الأجنبي وتجنب العراقيل التي تحجم من ذلك، باعتبارها بلدا ناضب بكل مقومات جذب الاستثمار .

وتبعا لما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى جاذبية مناخ الاستثمار الجزائري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المؤشرات الدولية؟

وتندرج ضمن الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية هي:

- ماذا يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي مقومات نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ماهو واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟ وماهي أهم المؤشرات الدولية التي تقيسه؟
- هل يساهم مناخ الاستثمار في زيادة مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

يشمل البحث الفرضيات التالية

- يعتبر مناخ الاستثمار الجيد جاذب للمستثمرين الأجانب.
- لا يساهم مناخ الاستثمار في الجزائر على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف الدراسة : تسعى هد الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.
- معرفة العراقيل التي تحول دون جذب الاستثمارات الأجنبية و تحفيزها.
- التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومقوماته.
- تحليل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته في الجزائر.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مجموعة من المصادر التي تنوعت بين مقالات، البحوث والدوريات، والإحصائيات والتقارير المنشورة من قبل الهيئات الرسمية الدولية والعربية التي تناولت تدفقات الاستثمار الأجنبي .

الدراسات السابقة :

(دراسة بن شاعة رضا، يوسفي رشيد، 2022) بعنوان: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتحليل انعكاساته في مختلف المؤشرات الدولية التي تعمل على تقييم مناخ الاستثمار، وتوصلت النتائج إلى أن الإمكانيات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لم تكن بالقدر الكافي لتأهيله لمنافسة الاقتصاديات العالمية، نظرا لطبيعة الاقتصاد الريعي الذي يميز النسيج الاقتصادي الجزائري.

(دراسة جدو سامية، 2022) بعنوان: دراسة تحليلية تقييمية لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– اعتمادا على بعض المؤشرات الدولية–

هدفت هده الورقة البحثية الى تحليل واقع مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة الممتدة من 2011 الى غاية 2019 ، بالتطرق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، والقيام بمقارنات بين مختلف المؤشرات الدولية والاقليمية كمؤشرات التنافسية، مؤشر سهولة الأعمال، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

وخلصت الدراسة التحليلية إلى أن حصيلة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة جد ضعيفة نظرا للمناخ الاستثماري غير المحفز والذي يجعل المستثمرين الأجانب يحجمون عن توظيف رؤوس أموالهم واستثمارها في الجزائر.

(دراسة بونقاب مختار،زواويد لزهر، 2018) بعنوان: اثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر).

ألقت هذه الدراسة الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى مساهمة مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية، كما تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن مناخها غير محفز لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمقارنة مع الإمكانيات التي المادية والبشرية التي تزخر بها، وهو ما يتجلى في مختلف المؤشرات الدولية التي تقيسه.

(دراسة مهري عبد المالك، بورحلة منجية، سايحي الخامسة، 2020) بعنوان: واقع وآفاق التجربة الجزائرية في إصلاح المناخ الاستثماري وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر.

تطرقت الدراسة إلى دور التجربة الجزائرية في تهيئة مناخ الاستثمار الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تطبيق سياسات واستراتيجيات ملائمة تضمن تحقيق الأهداف ، بما فيها السياسات القانونية والاقتصادية الكفيلة برفع مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتغيير التوجه نحو الاستثمار في المجال النفطي، وفتح المجال للقطاع الفلاحي والسياحي ،وفي المقابل التقليل من مختلف العوائق التي تجعل المستثمرين يعزفون عن التوجه نحو الاستثمار في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى وجوب عصرنة سياساتها بما يكفل ضمان التدفق اللازم للاستثمارات باعتبارها حركة لرؤوس الأموال.

2. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يعرف **صندوق النقد الدولي** الاستثمار الأجنبي المباشر"بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على منفعة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". (زغبة، 2012، صفحة 199)

تعرفه **المنظمة العالمية للتجارة:** " النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)، والذي يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة)." (فايدي و قاسي، 2015، صفحة 61)

وعرف أيضا على أنه " ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الإستخراجية أو التحويلية بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر، من خلال ممارسته لسيطرة وإشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني." (الرحى، شيخي، و شيخي، 2016، صفحة 177)

وعليه فالاستثمار الأجنبي هو تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية من بلد لآخر بهدف تحقيق منفعة عامة من خلال إنشاء مشروعات في مجالات الصناعة ، السياحة، الزراعة ، يتولى فيها المستثمر إدارة مشروعه كليا أو جزئيا، ويمكن اعتبار الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى المنظمات وعددا من الأصوات.

2.2 مناخ الاستثمار الأجنبي

يقصد بمناخ الاستثمار "مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حال." (زغبة، 2012، صفحة 205)

كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية: " يقصد بمناخ الاستثمار مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقيق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال، وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية". (فايدي و قاسي، 2015، صفحة 62)

3.2 أهمية تكوين مناخ استثماري

وتكمن الأهمية في توفير مناخ استثماري مناسب في العناصر التالية :(كرامة، 2018، صفحة 112)

-توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات يعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، بتوفير فرص للاستثمار في جميع الحالات؛

-توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعالج الإختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ؛

-إيجاد قطاع مالي مرن قادر على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية وذات كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم اقتصار القطاع المالي على المؤسسات المصرفية،

-توفير أجهزة لمراقبة الضريبة والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحمية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد ؛

-التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل صقل الإطارات البشرية كونها احد مصادر الاستثمار الرئيسي؛

-العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة التغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين؛

- أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.

3.2 مقومات نجاح مناخ الاستثمار:

تتعدد المقومات التي تساهم في نجاح استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتي سنذكرها في الجدول الموالي:

جدول رقم 01 يمثل مقومات مناخ الاستثمار

نوع المناخ	مقومات المناخ
المناخ الاقتصادي	توافر البنية التحتية من شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية .
	وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة التي تعمل على جذب المستثمرين الأجانب، لان التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير مخاوف المستثمرين المهتمين بعنصر الأمان والاستقرار المدروسة بعيدا عن الارتجالية.
	يلعب الجهاز المصرفي والمالي دوراً في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة إضافة إلى مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر.
	يعتبر حجم السوق من العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمار ية أو التوسع فيها، كما ان حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقه محليا أو خارجيا، فكلما كبر حجم السوق المحلي، يؤدي ذلك إلى نشوء وفرات الحجم، وبالتالي زيادة معدل نموه وتكون فرص الاستثمار جيدة.
المناخ السياسي والأمني	يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطاً ضرورياً لأي استثمار محلي أو أجنبي، لان المناخ السياسي والأمني يتأثر بمجموعة من العوامل كالنمط السياسي السائد، موقف الأحزاب السياسية من الاستثمار الأجنبي ، مدى تحكم المؤسسة العسكرية في شؤون البلد.

المناخ القانوني	يعتبر العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة التي يستثمر فيها، والاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحاً في النظم القانونية فقط بل إنه يعني فوق ذلك تطبيقاً سليماً، الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة .
المناخ الاجتماعي والثقافي	السياسات التعليمية والتدريبية ومدى ملائمتها لمخرجات السوق
	درجة توافر العمالة المؤهلة
	دور النقابات العمالية في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمال
	مدى ترحيب الرأي العام بالاستثمار ات الأجنبي ة
	درجة الوعي الصحي والبيئي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة
المصدر: بالاعتماد على (قليل، 2013، صفحة 365) و (زغبة، 2012، صفحة 206)	

3. مؤشرات قياس مناخ الاستثمار:

بالنسبة للمستثمرين الأجانب في مرحلة تقييمهم لخيارات المناطق الخاصة بالاستثمار يفضلون المناطق التي تنخفض بها المخاطر والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح القوانين و أساليب عمل مناخ الاستثمار،و لقياس مناخ الاستثمار ومعرفة مكانة الجزائر ضمنها هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي .

1.3 مؤشر الحرية الاقتصادية:

يحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية وفق مقياس رقمي محصور بين 0-100 كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 02 يمثل فئات مؤشر الحرية

الفئات	المجال	دلالة الفئة
الفئة الأولى	49.9-0	حرية اقتصادية ضعيفة جدا
الفئة الثانية	59.9-50	حرية اقتصادية ضعيفة

الفئة الثالثة	69.9 -60	حرية اقتصادية معتدلة
الفئة الرابعة	79.9-70	حرية اقتصادية شبه كاملة
الفئة الخامسة	100-80	حرية اقتصادية كاملة

Source : https://www.heritage.org/index/download

يوضح مؤشر الحرية الاقتصادية الصورة العامة حول منـــاخ الاســـتثمار في الدولة، كما يقيس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد وتأثيره على الحريـــة الاقتصـــادية لأفراد المجتمع، يعتمد المؤشر على خمسين متغير اقتصادي في 12 مجموعة .

جدول رقم 03 يمثل ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية (2015-2022)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الترتيب	157	153	172	172	171	169	162	167
الدرجة	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9	49.7	45.8

Source : https://www.heritage.org/index/download

على الرغم من المساعي الحثيثة للجزائر في محاولة تحسين مناخ الاستثمار، إلا أنها تحتل مراتب متأخرة في مؤشر الحرية الاقتصادية، بتحقيقها مؤشرات اقل من المتوسط العالمي،ويرجع هذا التأخر إلى أسباب عدة من بينها البيروقراطية، كمـــا أن أداءهـــا متواضع خاصة فيما يتعلق بحرية التجارة والاستثمار ، كما أنها تصنف من أقل الدول انفتاحا وحرية من الناحية الاقتصادية وهدا نتيجة عديد العوامـــل منـــها التصـــدي للازمات النفطية خاصة سنة 2015 وهو ما يلاحظ من خلال نتائج الجدول انخفاض مؤشر الحرية الاقتصادية لسنوات(2015-2018) ، ليبدأ في الارتفاع ابتداء من سنة 2018، نتيجة تدعيم القطاع الخاص ومنح الامتيازات لجلب المستثمر الأجـــنبي في محاولة للتنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الاقتصادية للبترول.

2.3 مؤشر سهولة الأعمال:

اعتمدنا في هدا التحليل على بعض مؤشرات الابتكار العالمي التي تضمنت بيئة أداء الأعمال من خلال دعامتين أساسيتين هما:

- **دعامة سوق العمل لمؤشر الابتكار العالمي:**

تعمل هذه الدعامة على تقييم مستوى كفاءة بيئة السوق من خلال ثلاث ركائز فرعية: (المليكي و عبد العزيز، 2016، صفحة 21)

- **الائتمان:** ويمثل مدى سهولة الحصول على الائتمان لتمويل المشروعات الجديدة وهذا بالأخذ بعين الاعتبار لدرجة الحماية للمقرضين والمقترضين ومدى ملائمة القوانين.
- **الاستثمار:** ويعني مدى سهولة حصول المستثمرين على الحماية.
- **وضع التجارة والتنافسية وحجم السوق:** ويقيس نمو التجارة وتنافسيتها ومدى تطبيق التعريفات الجمركية المطبقة.

كما يوضح تقرير مؤشر الابتكار النتائج المتحصل عليها لدعامة سوق العمل:

الجدول رقم 04: يمثل دعامة سوق العمل لمؤشر الابتكار العالمي للجزائر

السنوات	2015	2016	2017	2018
	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة
الائتمان	135	126	128	125
الاستثمار	41	78	124	101
وضع التجارة والتنافسية وحجم السوق	131	90	85	83
القيمة الكلية للمؤشر	**124**	**117**	**122**	**118**
السنوات	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**

	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة
الائتمان	125	129	129	113
الاستثمار	99	130	131	110
وضع التجارة والتنافسية وحجم السوق	78	99	115	120
القيمة الكلية للمؤشر	**125**	**130**	**132**	**125**

Source: (Cornell University,Insead,Wipo, 2020)

تشير نتائج الجزائر في هذه الدعامة على أنها غير كافية في تكوين القدرة التنافسية لاستقبال تدفقات الاستثمارات، والحصول على الائتمان بسهولة وتهيئة مناخ الاستثمار حيث تشير النتائج إلى مراتب متأخرة جدا (المرتبة 124،125،130 لسنوات 2020،2019،2015 على التوالي)، وبالتالي مناخ غير ملائم يصعب من الحصول على الائتمان وأخذ الإجراءات الإدارية وقتا طويلا وتعدد التعديلات والإجراءات التي طرأت على قوانين الاستثمار منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية الرامية لتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، وضعف الحوكمة، والتي تجعل المستثمرين يعزفون عنه مثل قاعدة 49/51، والفرض على المستثمر الأجنبي دمج شركاء محليين من اجل الحصول على المشاريع،كما نلاحظ أن الجزائر سجلت استثمارات أجنبية **سلبية** سنة 2015 مقدرة بـــــــــ 584 مليون دولار. (عابد و عابد، 2020، صفحة 39)

الشكل 1: يمثل تدفق صافي الاستثمارات الأجنبي المباشر للجزائر (2012-2018)

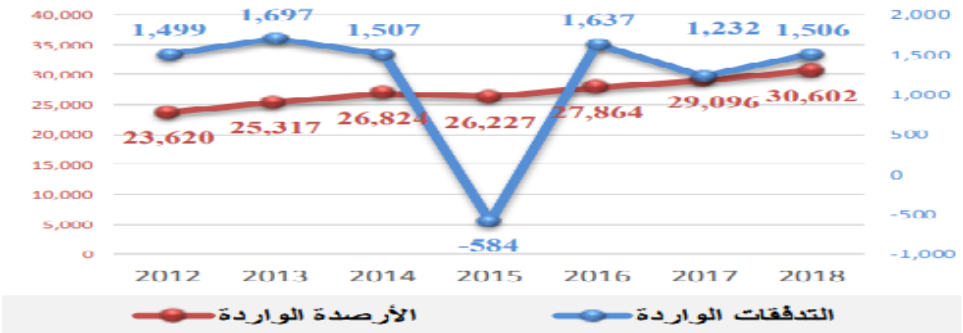

المصدر :(تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، ص56).

الشكل 2: يمثل تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر الجاذبية (2013-2019)

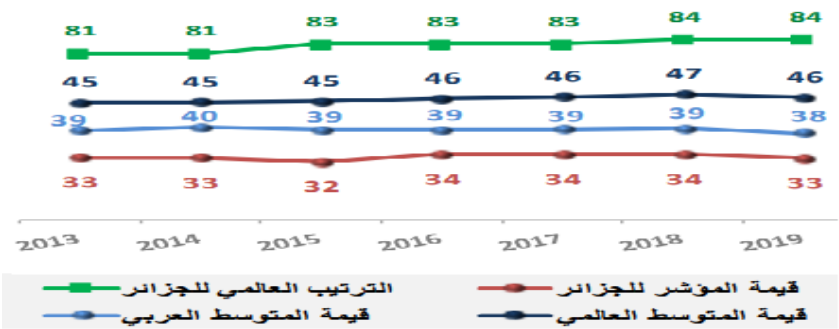

المصدر :(تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،2019، ص56)

- **دعامة المؤسسات لمؤشر الابتكار العالمي:**

يمثل هذا المؤشر مدى قدرة البلدان على جذب الأعمال والمحافظة عليها من خلال توفير نظام حوكمة رشيد فعال يتميز بالحماية والأمان واستقطاب المستثمرين ويحتوي على ثلاثة مؤشرات فرعية هي: (المليكي و عبد العزيز، 2016، صفحة 18)

- **البيئة السياسية**: تقيس الوضع السياسي ومدى قدرة الحكومة على توفير الخدمات للأفراد.
- **البيئة التنظيمية**: تحتوي على ثلاث مؤشرات فرعية تقيس قدرة الدولة على صياغة السياسات التكاملية ومدى تطبيقها وتقييم القوانين الخاصة بقطاع الأعمال.
- **بيئة الأعمال**: تتكون من مؤشرين فرعية هادفة لتقييم المقاييس المؤثرة بشكل مباشر على الشركات ويتم تقييمها من خلال معايير البنك الدولي: كسهولة الدخول للأسواق، سهولة إنشاء مشاريع جديدة...الخ.

الجدول رقم 05: **يمثل دعامة المؤسسات لمؤشر الابتكار العالمي للجزائر**

السنوات	2015	2016	2017	2018
	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة
البيئة السياسية	120	113	108	107
البيئة التنظيمية	108	104	106	103
بيئة الأعمال	127	110	99	85
القيمة الكلية للمؤشر	**120**	**113**	**103**	**102**
السنوات	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
	المرتبة	المرتبة	المرتبة	المرتبة
البيئة السياسية	111	110	106	103
البيئة التنظيمية	109	105	108	105

بيئة الأعمال	88	92	92	77
القيمة الكلية للمؤشر	**106**	**104**	**104**	**99**

Source : (Cornell University,Insead,Wipo, 2020)

تبين النتائج الخاصة بالجزائر تصدرها مراتب متأخرة، مع تحسن ملحوظ للمؤشر الفرعي بيئة الأعمال ابتداء من سنة 2017 إلى أن وصل سنة 2020 إلى القيمة 63.6 وهذا تمهيدا لتسهيل انجاز المشاريع ، ورغم ذلك تبقى دعامة المؤسسات توضح عن مدى البيئة المؤسساتية غير المساعدة نتيجة تعدد القوانين واللوائح والأطر القانونية التي تقيد الأعمال وتكبح النشاطات ، وعدم الاستقرار السياسي في بعض الفترات، وكذا صعوبة البدء في مزاولة الأعمال نتيجة غياب القوانين المسهلة للإبداع والابتكار وغياب فاعلية الحكومة باعتبارها المرشد الاقتصادي الأول .

يشير مؤشر سهولة مزاولة الأعمال لسنة 2020 إلى احتلال الجزائر للمرتبة 157 من بين 190 دولة مما يعني أن البيئة الجزائرية تتميز بمناخ صعب من اجل ممارسة الأعمال ، وهدا مايؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن القدوم إلى الجزائر، وبالتالي استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية يبقى رهينا بمناخ الاستثمار المتدهور، وهذا ما يبينه الجدول رقم 05 .

الجدول رقم 06: يمثل وضعية الجزائر ضمن مؤشر سهولة مزاولة الأعمال للفترة (2015-2020)

المؤشرات الفرعية	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بدء النشاط لتجاري	141	145	142	145	150	152
استخراج تراخيص البناء	127	122	77	146	129	121
الحصول على كهرباء	147	130	118	120	106	102

تسجيل الملكية	157	163	162	163	165	165
الحصول على الائتمان	171	174	175	177	178	181
حماية المستثمرين الأقلية	132	174	173	170	168	179
دفع الضرائب	176	169	155	157	156	158
التجارة عبر الحدود	131	106	178	181	173	172
فرض العقود	120	176	102	103	112	113
حل الإعسار(تصفية النشاط التجاري)	97	93	74	71	76	81

Source: https://www.doingbusiness.org/en/rankings

- ✓ **فيما يخص استخراج تراخيص البناء** احتلت فيه الجزائر المرتبة 121 عالميا لسنة 2020 فتتطلب العملية 19 إجراء بمعدل 131 يوم، بينما في تونس 14 إجراء بمعدل133 يوم، والمغرب 12 إجراء بعدل 58 يوم، أما مصر20 إجراء بمعدل 173 يوم..
- ✓ **أما بخصوص توصيل الكهرباء** الذي احتلت الجزائر المرتبة 102 عالميا لسنة 2020 فالعملية تتطلب5 إجراءات بمعدل84 يوم، بينما في تونس 4 إجراءات بمعدل 65 يوم والمغرب 4 إجراءات بمعدل 31 يوم أما مصر5 إجراءات بمعدل53 يوم..
- ✓ **وبخصوص التمويل والحصول على القروض** تذيلت الجزائر الترتيب العالمي لسنة2020 إذ جاءت في المرتبة181 عالميا بمعدل(10 من 100)، بينما جاءت تونس في المرتبة104عالميا بمعدل(50.0)، المغرب المرتبة 119بمعدل45.0 أما مصر67عالميا بمعدل.65.0.

جدول رقم 07 : تقرير مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2020

	مؤشر بدأ الأعمال		استخراج تراخيص البناء		مؤشر توصيل الكهرباء	
	عدد الإجراءات	الأيام	عدد الإجراءات	الأيام	عدد الإجراءات	الأيام
الجزائر	12	18	19	131	5	84
تونس	3	9	14	133	4	65
المغرب	4	9	12	58	4	31
مصر	5.5	12.5	20	173	5	53

Source: https://www.doingbusiness.org/en/rankings

وبخصوص مؤشرات الضرائب (Paying taxes)

جاءت في المرتبة 158 عالميا بمعدل 53.9 حيث بلغ عدد مرات دفع الضريبة 27 مرة سنويا وتستغرق عملية استيفاء دفع الضريبة 265ساعة بينما في تونس تدفع الضريبة 8 مرات وتستغرق عملية استيفاء دفع الضريبة 144 ساعة أما في المغرب تدفع الضريبة 6 مرات بمعدل 155 ساعة لاستيفائها، كما جاءت الجزائر ضمن الدول التي تتميز بأعلى نسبة لإجمالي سعر الضريبة لسنة 2020 بنسبة66.1 %، المغرب 45.8%، تونس60.7%، مصر44.4. %.

جدول رقم 08: تقرير مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2020

	مؤشر الضرائب : دفع الضرائب	
	عدد مرات دفع الضريبة سنويا	عملية إستيفاء الضريبة (بالساعات)
الجزائر	27 مرة	265 ساعة
تونس	8 مرات	144 ساعة

المغرب	6 مرات	155 ساعة
مصر	27 مرة	370 ساعة

Source: https://www.doingbusiness.org/en/rankings

جدول رقم09 : تقرير مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2020

	نسبة إجمالي سعر الضريبة	المرتبة العالمية للمؤشر الفرعي
الجزائر	%66.1	158
تونس	%66.7	108
المغرب	%45.8	24
مصر	%44.4	156

Source: https://www.doingbusiness.org/en/rankings

✓ **وبخصوص مؤشرات الضرائب(Paying taxes)**

جاءت في المرتبة 158 عالميا بمعدل 53.9 حيث بلغ عدد مرات دفع الضريبة 27 مرة سنويا وتستغرق عملية استيفاء دفع الضريبة 265 ساعة بينما في تونس تدفع الضريبة 8 مرات وتستغرق عملية استفاء دفع الضريبة 144 ساعة أما في المغرب تدفع الضريبة6مرات بمعدل 155ساعة لاستيفائها، كما جاءت الجزائر ضمن الدول التي تتميز بأعلى نسبة لإجمالي سعر الضريبة لسنة 2020 بنسبة 66.1 %، المغرب 45.8%، تونس60.7 %، مصر 44.4% .

وكخلاصة لما سبق يجب على الدولة الاهتمام بالجانب المؤسساتي من خلال مجموعة من الإصلاحات التي تهيئ الأرضية المناسبة لتفعيل دور الحكومة سياسيا، اقتصاديا، والتعامل بمرونة اكبر والتقليل من المركزية والبيروقرطية التي تسير الأنظمة واللوائح لمجابهة مختلف التغييرات العالمية ومواكبتها وجعل مناخ الاستثمار ايجابيا أكثر.

3.3 تصنيف الجزائر حسب مؤشر كوفاس للمخاطر Index Risk Country Coface):

يهدف تقييم كوفاس لمخاطر الدول إلى تقييم متوسط مخاطر ائتمان الشـــركات وتعثر الأعمال في المعاملات التجارية قصيرة الأجل، وكذلك تقييما للجودة الشاملة لبيئة الأعمال في الدولة، يصدر المؤشر تصنيفه من 2 مستويات. بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 و B و C و D و E .

شكل رقم 03: يمثل تقييم كوفاس لمخاطر الدول لسنة 2021

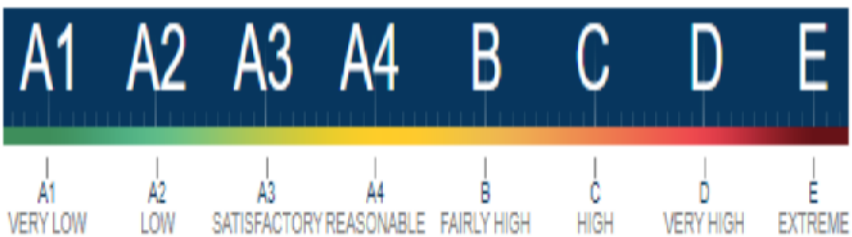

المصدر :(نشرة ضمان الاستثمار ، 2022 ، ص 32)

جدول رقم : 10 يمثل فئات مؤشر الحرية

المؤشر	التصنيف
A1	مخاطر ضعيفة جدا
A2	مخاطر ضعيفة
A3	مخاطر مرضية
A4	مخاطر متوسطة
B	مخاطر مرتفعة نسبيا
C	مخاطر مرتفعة
D	مخاطر مرتفعة جدا
E	مخاطر كبيرة

المصدر :(نشرة ضمان الاستثمار ، 2022 ، ص 32)

جدول رقم11: ترتيب الجزائر لمؤشر مؤشر كوفاس للمخاطر (2010-2020)

السنوات	المؤشر	التصنيف	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالمليون دولار	عدد الإصلاحات المنفذة
2010	**A4**	مخاطر متوسطة	2301.2	04
2011	**A4**	مخاطر متوسطة	2580.6	00
2012	**A4**	مخاطر متوسطة	1499.4	01
2013	**A4**	مخاطر متوسطة	1696.9	01
2014	**A4**	مخاطر متوسطة	1506.7	00
2015	**A4**	مخاطر متوسطة	-584.5	01
2016	**B**	مخاطر مرتفعة نسبيا	1636.3	02
2017	**C**	مخاطر مرتفعة	1232.3	04
2018	**C**	مخاطر مرتفعة	1466.1	00
2019	**C**	مخاطر مرتفعة	1381.9	02

2020	**D**	مخاطر مرتفعة جدا	1143	/
2021	**C**	مخاطر مرتفعة	870	/

المصدر(نشرة ضمان الاستثمار ، 2020)

تبين نتائج الجدول رقم 11 أن المخاطر القطرية للجزائر متوسطة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015، والتي تتيح للمستثمرين الأجانب أرضية مناسبة للاستثمار فيها ، بينما ابتداء من سنة 2016 عرفت المخاطر القطرية انخفاضا واضحا من خلال زيادة المخاطر القطرية للاستثمار والتي جاءت مابين مرتفعة ومرتفعة جدا(المرتبة C-B) وهو ما يبينه الانخفاض المستمر في تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والذي بلغ سنة 2019 حوالي 1381.9 مليون دولار، كما أن الجهود الرامية لتحسين وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه لم تتعدى 15 إجراء بين سنتي 2010 و 2019، وعليه فان مناخ الاستثمار غير مواتي ويشكل عائق بالنسبة للاستثمار الخاص، وبالتالي فالأفاق الاقتصادية والمالية للجزائر تعتبر غير مؤكدة وان احتمالية تعثر المؤسسات مرتفع.

4. خاتمة:

من خلال تقييمنا لدراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، واعتمادا على الإحصائيات العالمية والعربية نجد أن الجزائر رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها لتحسين مناخ الاستثمار إلا إن أداءها متواضع جدا من حيث توفير الأرضية المناسبة للمستثمرين الأجانب، وهذا ماتؤكده الإحصائيات والتذبذب في تدفقات الاستثمار ، وبالتالي مناخ غير مناسب لمنافسة الاقتصاديات العربية والعالمية في توطين الاستثمار الأجنبي كدول شمال إفريقيا تونس والمغرب، وهدا ناجم عن مجموعة من

العراقيل الاقتصادية والتنظيمية والقانونية، وعدم الاستفادة من فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي.

من خلال معظم المؤشرات المدروسة فان هناك عديد جوانب الضعف التي تكتنف أداء الاقتصاد الجزائري وتضعف من قدرته على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر شهدت تذبذبات وتميزت بعدم الاستقرار من سنة لأخرى،كما أنها ضعيفة ومحدودة من خلال قيمتها .
- مناخ الاستثمار في الجزائر لا يساهم في تحقيق الأهداف المنشودة، وهذا لمجموعة من العوائق سواء الاقتصادية أو القانونية أو البيئية التي تحول بينه وبين استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي لا يرتقي للمعايير الدولية الأدنى المقبولة لجذبه.
- يوضح مؤشر كوفاس ومؤشر الحرية الاقتصادية معاناة الاقتصاد الجزائري من نقاط ضعف كثيرة، باعتباره اقتصاد ريعي بامتياز وضعف القطاع المالي، والبيئة السياسية غير المستقرة.
- يوضح مؤشر سهولة أداء الأعمال أن بيئة أداء الأعمال التجارية في الجزائر معقدة نتيجة سيادة الروتين التنظيمي والبيروقراطية ، وارتفاع درجة التعقيدات الإدارية الناجم عن زيادة عدد الإجراءات اللازمة لبدء الأنشطة التجارية ، و نتيجة تعدد القوانين واللوائح والأطر القانونية التي تقيد الأعمال وتكبح النشاطات إضافة إلى صعوبة الحصول على الائتمان لتمويل المشروعات الجديدة.

- وكتوصيات للدراسة:
  - تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية والتشريعية المنظمة للاستثمار الأجنبي
  - العمل على إصلاح القطاع المالي والمصرفي وإجراءات التحويلات المالية.

- توفير الضمانات اللازمة لحماية المستثمرين الأجانب من خلال توفير الأمن والاستقرار.
- توفير البيئة المؤسساتية التي تجذب المستثمرين الأجانب، من خلال الإعفاءات وتقديم الحوافز.
- محاربة الفساد الإداري والمالي من خلال توفير كفاءات وموظفين على دراية عالية بشؤون الاستثمار .
- تنويع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوجيها نحو خدمة مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

5. قائمة المراجع:

1) Cornell University,Insead,Wipo. (2020). Global Innovation Index 2020: Who Will Finance Innovation?

2) https://www .doingbusiness.org/en/rankings .Consulté le 11 18, 2022

3) حديدي عابد، و شريط عابد، أثر الاداء المؤسساتي في جذب الاستثمار الجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية باستخدام ARDL خلال الفترة (1995-2019)، (2020)، *مجلة دراسات اقتصادية، 20* (1)، 36-54.

4) رضا بن شاعة ، ورشيد يوسفي ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،2022، مجلة دفاتر Mecas، 18 (2)، 454-463.

5) زايد المليكي، و نصر عبد العزيز. (2016). *زايد المليكي، نصر عبد العزيز، (2016) : ، تاريخ الاطلاع: يوم 2020/11/27 على الساعة 11:30.*

6) سامية جدو، دراسة تحليلية تقييمية لواقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر- اعتمادا على بعض المؤشرات الدولية-، 2022، مجلة ابعاد اقتصادية، 12 (1)، 09-34 .

7) طلال زغبة، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار ، (2012)، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (07)، 196-215.

8) عبد المالك مهري ، منجية بورحلة، الخامسة سايحي، واقع وآفاق التجربة الجزائرية في إصلاح المناخ الاستثماري وانعكاساته على الاستثمار الأجنبي المباشر، 2020، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال،09 (1)، 146-167 .

9) كمال فايدي، و ياسين قاسي، مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة– حالة الجزائر-.(2015)، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* (4)، 61-73.

10) مختار بونقاب ،لزهر زواويد ،اثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، 2018 ، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، 02 (1)، 09-34.

11) مروة كرامة، انعكاسات الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاقتصاديات العربية -دراسة حالة بعض الدول العربية- اطروحة دكتوراه-، (2018)، كمية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

12) منصور الرجى، غنية شيخي، و خديجة شيخي. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية. *مداخلة ضمن : الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير* . كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس.

13) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات . نشرة ضمان الاستثمار: التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية (2020)،العدد الاول، الكويت،2022، ص .32.

14) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .نشرة ضمان الاستثمار: مؤشرات الاقتصاد والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية للجزائر 2020، 2020 على موقع :
https://www.dhaman.net/ar

15) نبيل قليل، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر: دراسة مقارنة مع تونس والمغرب.2013. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية* ، *07* (1)، 362-385.